مفهوم الدولة فى فكر التنظيمات الإرهابية:
رؤية نقدية

د. حنان أبوسكين(*)

تشهد الآونة الراهنة تصاعدًا لاستخدام مفهوم الدولة بالتزامن مع إعلان التنظيم الإرهابى داعش تأسيس دولة فى العراق والشام وزعم أنها "دولة الخلافة". على تلك الخلفية، تسعى الدراسة للإجابة على تساؤلات ما رؤية أو تصورات التنظيمات الإرهابية عن الدولة؟ ما الأسباب المفسرة لتلك الرؤية؟ هل تتفق تلك الرؤية ومستجدات الواقع السياسى؟ وهل توجد صلة بين ممارساتهم فى الدولة المزعومة ومقومات مفهوم الدولة فى أدبيات العلوم السياسية؟ وذلك من خلال تناول أولًا: رؤية التنظيمات الإرهابية لمفهوم الدولة فى الفكر والممارسة، ثانيًا: رؤية نقدية لادعاءات التنظيمات الإرهابية حول الدولة.

مقدمة

كانت الدولة حاضرة دائمًا فى كل فروع علم السياسة، ومجالًا أصيلًا لمحاولات التنظير السياسى، ومحورًا مهمًا فى صياغة المذاهب السياسية، والفكر السياسى ودراسات السياسة المقارنة. ومفهوم الدولة هو الذى حدد الموضوعات التى كانت فى بؤرة اهتمامات علم السياسة فى غضون القرن العشرين(١). وقد نشأت الحركة الإسلامية المعاصرة بالتزامن مع الإعلان رسميًا عن سقوط الخلافة الإسلامية فى بدايات القرن الماضى فى تركيا عام ١٩٢٤ على يد أتاتورك. وجميع حركات الإسلام السياسى بالرغم من التفاوت فى مناهجها الفكرية والسياسية والعملية تدرج هدف إحياء الخلافة ضمن أهدافها الرئيسة باعتبارها

---

* مدرس العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الشكل المتصور لمفهوم الدولة فى فكرها[٢]. فكان موقف جماعة «الإخوان المسلمين» من مسألة الخلافة الاعتقاد أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير فى أمرها والاهتمام بشأنها. والإخوان المسلمون لهذا يجعلون فكرة الخلافة والعمل لإعادتها فى رأس مناهجهم وفى رأيهم أنه بعد استرداد الخلافة سيكون المسلمون أساتذة العالم". ويطبقون الشرع (حسب فهمهم له)[٣]. وتشهد الآونة الراهنة تصاعدًا لاستخدام مفهوم الدولة بالتزامن مع إعلان التنظيم الإرهابى داعش تأسيس دولة فى العراق والشام زعم أنها "دولة الخلافة". على تلك الخلفية، تسعى الدراسة للإجابة على تساؤلات ما رؤية أو تصورات التنظيمات الإرهابية عن الدولة؟ ما الأسباب والمبررات المفسرة لتلك الرؤية؟ هل تتفق تلك الرؤية ومستجدات الواقع السياسى؟ وهل توجد صلة بين ممارساتهم فى الدولة المزعومة ومقومات مفهوم الدولة فى أدبيات العلوم السياسية؟ وذلك من خلال تناول:

أولًا: رؤية التنظيمات الإرهابية لمفهوم الدولة فى الفكر والممارسة.

ثانيًا: رؤية نقدية لادعاءات التنظيمات الإرهابية حول الدولة.

وذلك كما يلى:

أولًا: رؤية التنظيمات الإرهابية لمفهوم الدولة فى الفكر والممارسة

ترى التنظيمات الإرهابية أن الدولة صنيعة الاستعمار ووكيلته وترى أيضًا أن الشعوب مغلوبة على أمرها أما مؤسسات الدولة القائمة على حفظ الأمن داخليًا وخارجيًا فليست إلا أداة للحفاظ على النظم الحاكمة وبالتالى لا تعترف هذه التنظيمات بالحدود بين الدول الإسلامية وترى الدولة القطرية مؤامرة وبقائها يقضى على حلم دولة الخلافة[٤]. ويرى أصحاب الفكر التكفيرى أن الدولة تقوم على شرعية أهل الحل والعقد بحيث يكون لعلماء الدين مكانة أشبه بالكهنوت

السياسى ويرد إليهم كل أمر ولايجوز مخالفتهم أو الخروج عليهم وينحصر تطبيق الشريعة فى دولة الخلافة فى إقامة الحدود (وفق فهمهم لها)[٥].

لقد كشفت وثائق وأدبيات تنظيم "القاعدة" أن رؤية التنظيم لمشروع إعادة الخلافة الإسلامية تنطلق من نظرية "قتال العدو البعيد" على أساس أن وجود الولايات المتحدة على رأس النظام العالمى كفيل بإجهاض أى محاولة لإقامة إمارة أو دولة إسلامية، وأن عودة الخلافة تبدأ باستنزاف القوة الأمريكية، حتى تصل إلى مرحلة الانهيار وبعدها تبدأ مرحلة قتال الأنظمة المحلية التى يرى التنظيم أنها لن تسقط إلا بسقوط أمريكا[٦]. ومن ناحية الأفكار السياسية ظل تنظيم القاعدة يحرم الديمقراطية والمجالس النيابية وتكوين الأحزاب[٧]. فقد أقامت حركة طالبان دولتها فى أفغانستان تحت اسم "إمارة أفغانستان الإسلامية" عام ١٩٩٥، ثم انتقل أسامة بن لادن مع قيادات "القاعدة" من السودان إلى "دولة طالبان" لأنها "الدولة الإسلامية" التى يجب أن يعمل فى ظلها، وبالفعل فقد بايع أميرها الملا محمد عمر[٨].

على النقيض تماما من "القاعدة"، ينطلق تنظيم داعش الذى يطلق على نفسه "الدولة الإسلامية فى العراق والشام" فى رؤيته لمشروع الخلافة الإسلامية من نظرية "قتال العدو القريب". ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأمور، أهمها أن نشأة التنظيم فى العراق تداخل فيها "قتال العدو البعيد"، ممثلا فى قوات الاحتلال الأمريكى و"قتال العدو القريب" ممثلًا فى كل من السلطة السياسية بالعراق المتهمة بأنها مجرد واجهة سياسية لقوات الاحتلال وتخضع أيضا لإملاءات إيران[٩].

ورسمت تلك التنظيمات الإرهابية مراحل العمل الجهادى (كما تسميه) فقسمتها إلى ثلاث مراحل: **الأولى** شوكة النكاية والإنهاك، **والثانية** إدارة التوحش، **والثالثة** التمكين الذى يعنى قيام الدولة الإسلامية. والتوحش كلمة

يقصد بها تلك الحالة من الفوضى التى ستدب فى أوصال دولة ما أو منطقة بعينها إذا زالت عنها قبضة السلطات الحاكمة. وتقوم فكرة إدارة التوحش عند الجهاديين على إنهاك قوات العدو والأنظمة العميلة لها، وتشتيت جهودها، والعمل على جعلها لا تستطيع أن تلتقط أنفاسها بعمليات وإن كانت صغيرة الحجم أو الأثر إلا أنها تنهك الأنظمة القائمة[١٠]. **إن رؤى الإرهابيين لا تأخذ بالأحكام "الوسطية" بل تقرر بقول قاطع وحقائق نهائية أن المواجهة وإسقاط النظم هو الحل لإعلان الخلافة الإسلامية**، وتنبذ المواقف المغايرة له كالطرق الخمسة التقليدية للوصول للحكم مثل الانقلابات العسكرية وحروب العصابات والانتخابات والممارسة السياسية والثورات الشعبية نبذًا كاملًا. فالجهاديون هدفهم هو إقامة الدولة الإسلامية والخلافة العظمى وذلك عن طريق هدم الأنظمة وتحطيم الجيوش[١١].

يعتمد تنظيم داعش على كونه يشكل "مظلة" أكثر من كونه تنظيمًا، نظرًا لجاذبيته الفكرية التى ترجع إلى إعلان الخلافة – حسب معتقده – وتنصيب الخليفة، وهو ما يمس الوتر الحساس عند كل الجهاديين، حيث إن مفهوم الخلافة مقدس لدى كل من يعتنق الأفكار الجهادية من التنظيمات الإرهابية. فقد أعلن تنظيم داعش إقامة "الخلافة الإسلامية" فى ٢٩ يونيو عام ٢٠١٤ وبايع التنظيم زعيمه أبو بكر البغدادى "خليفة للمسلمين" وأنه "زعيم للمسلمين فى كل مكان" وبث فيديو مضمونه أن "الدولة الإسلامية مُمثّلة بأهل الحلّ والعقد فيها من الأعيان والقادة والأمراء ومجلس الشورى قررت إعلان قيام الخلافة الإسلامية وتنصيب خليفة دولة المسلمين ومبايعة الشيخ المجاهد أبو بكر البغدادى فقبل البيعة، وصار بذلك إمامًا وخليفة للمسلمين[١٢]"، وأصدر أوامر تخص التعاملات والقواعد فى حدود الدولة المزعومة[١٣]. وجاء فى خطبة البغدادى "سوريا ليست للسوريين والعراق ليست للعراقيين"، وطالب المسلمين

بصورة خاصة القضاة والأطباء والمهندسين وجميع من لديهم الخبرة الإدارية والعسكرية للذهاب لدولته[١٤].

نشر داعش عبر المجلة التي يصدرها "دابق" أن أيها المسلمون فى كل مكان أبشروا خيرًا وارفعوا رؤوسكم عالية بعون الله أصبح لكم دولة خلافة تعيد لكم الحقوق والكرامة والقيادة، إنها دولة حيث العرب وغير العرب، الأبيض والأسود، الشرقى والغربى جميعًا أخوة، دولة تجمع القوقازى والهندى والصينى والعراقى والشامى واليمنى والمصرى والمغربى والإفريقى والأمريكى والفرنسى والألمانى والأسترالى، جمع الله قلوبهم معًا فأصبحوا إخوة بنعمته، يحبون بعضهم فى الله ومن أجل الله، اختلطت دماؤهم وأصبحوا موحدين تحت راية واحدة، وليعلم العالم إننا نعيش اليوم فى عصر جديد"[١٥].

حرصت داعش على رسم صورة ذهنية مثالية لدولتهم وذكر التنظيم "يا أيها الناس لقد جربتم الأنظمة العلمانية كلها ومرت عليكم الحقبة الملكية ثم الجمهورية وقد جربتموهم وذقتم لوعتهم واكتويتم بنارهم وسعارهم، وها هى الآن حقبة الدولة الإسلامية وعهد الإمام أبى بكر القرشى، وسترون بحول الله وتوفيقه مدى الفرق الواسع الشاسع بين حكومات علمانية جائرة صادرت طاقات الناس وكممت أفواههم وأهدرت حقوقهم وكرامتهم وإمامة القرشية التى اتخذت الوحى المُنزل منهجًا والقضاء به أبيض أثلج، وتسمع النصيحة من الصغير والكبير، والحر والعبد، لا فرق بين أحمر وأسود، ونقيم الحق على أنفسنا قبل غيرنا"[١٦].

جدير بالذكر أن البنية التنظيمية لـ "دولة داعش" تعتمد على هيكلية هرمية يعتبر "الخليفة" رأسها، ويُشرف إشرافًا مباشرًا على "المجالس" وهى تسمية استخدمها أبو بكر البغدادى عوضًا عن تسمية الوزارات، وتعتبر "المجالس" ومن أمثلتها المجلس العسكرى المسئول عن العمليات العسكرية للتنظيم،

والمجلس الأمنى يقوم بوظيفة الأمن والاستخبارات، ومجلس الشريعة الذى يراقب توافق كل جوانب الدولة مع الشريعة- من وجهة نظرهم – وتعد هذه المفاصل الأساسية لتنظيم الدولة والتى تشكّل "القيادة المركزية"، ويتمتع البغدادى بصلاحيات واسعة فى تعيين وعزل رؤساء المجالس بعد أخذ رأى "مجلس الشورى" الذى تبدو استشارته معلِمة وغير ملزمة بالإضافة إلى وجود عدة مجالس أخرى[١٧].

إلى جانب ذلك، توجد الهيئات ومنها الهيئة الإعلامية، وبيت المال، والهيئة الشرعية وتقوم بإصدار الكتب والرسائل وصياغة خطابات البغدادى وتنقسم الهيئة الشرعية إلى قسمين رئيسيين **الأول:** يتعلق بتنظيم المحاكم الشرعية ومؤسسة القضاء للفصل فى الخصومات وفض النزاعات وإقامة الحدود، والقيام بوظيفة الحسبة، **والثانى:** يقوم بوظيفة الوعظ والإرشاد. كما يقسِّم تنظيم الدولة مناطق نفوذه إلى وحداتٍ إدارية يطلق عليها اسم "ولايات"[١٨].

يمكن كشف ملامح دولة الخلافة المزعومة فى ضوء ممارسات داعش بعد أن قدم نفسه للمسلمين على أنه من زرع الإسلام وأخذ على عاتقه إقامة الخلافة الإسلامية وإرجاع أمجادها ودفع الظلم الواقع على المسلمين من الحكم بغير شرع الله. وبشأن موقفها من الديمقراطية تذكر داعش أن "من الثوابت عند أهل السنة والجماعة أنّ الدعوة إلى إقامة حكومة "مدنية تعدّدية ديمقراطية" عملٌ مخرجٌ من ملّة الإسلام وإنْ صام دعاتها وصلّوا وحجّوا وزعموا أنّهم مسلمون؛ لأنّها تدعو لصرف التحاكم الذى هو حقّ محضٌ لله تعالى، إلى الطاغوت الذى أمرنا الله تعالى بالكفر به"[١٩]. فحظر داعش تكوين الأحزاب المتفرقة وألغى التعددية، وأكد أنه لن يسمح إلا بوحدة الصف داخل جماعة واحدة أو ائتلاف واحد وتم إلغاء كل القوانين والتى يصفونها "وضعية عفنة"

وأثقلت كاهل الناس، وأسس حزمة جديدة من القوانين أساسها شرع الله وحده (حسب زعمهم)، وقام بفرض الصلاة فى المساجد "جماعة"، كونها أفضل من صلاة الفرد بـ ٢٧ درجة عند الله، وعرف المساجد بأنها بيوت الله يرفض أن يكون فيها مراقد شركية أو مزارات وثنية، وهذا يعنى هدم كل الأضرحة فى تلك المساجد، خصوصًا ما يخص الشيعة والصوفية. ومنع جميع أنواع الخمور والسجائر والمخدرات وكل ما يذهب العقل سواء كان ذلك بالتعاطى أو بالبيع، وألزم السيدات بالزى الإسلامى المحتشم وعدم الخروج من المنزل إلا لحاجة كنهج الصحابيات الجليلات وأمهات المؤمنين[٢٠]. وأكد داعش على شرعية السبي والاسترقاق وذكر متحدثهم نصًا أنه "ينبغى أن يتذكر الجميع أن استعباد أسر الكفار وسبى نسائهم هو جانب راسخ من الشريعة الإسلامية، وبعد أن ألقينا القبض على النساء الايزيديات، أرسلنا خمسهن إلى سلطات "التنظيم"، والباقى قمنا بتقسيمهن على المقاتلين الذين انتصروا فى معارك سنجار"[٢١]. وتدخلت داعش فى تحديد المظهر والسلوكيات والملابس المسموح بها والعقوبات التى توقع على المخالفين مثل (قطع اليدين – الإعدام)[٢٢] فهى تدعى إقامة الحدود. وقد تداولت وسائل الإعلام المختلفة مواد إعلامية تفيد قيام التنظيم بالذبح والقتل والحرق مثل قيام أحد أتباع داعش بقطع رأس مخالف لهم بل وصل الأمر بها أن تلعب الكرة برؤوس قتلاها، مدعية أن خالد بن الوليد كان يقطع رؤوس الكافرين[٢٣].

أما اقتصاد "دولة داعش" فيختص إمام المسلمين بجميع الأموال الخاصة بالدولة أى المال العام ويتولى هو تصريفه فى صالح المسلمين[٢٤]، واعتمد أبوبكر البغدادى (الخليفة فى رأيهم) على مصادرة أموال الشيعة والمسيحيين وغير المسلمين كما نهب مصادر النفط ومحطات توليد الطاقة والوقود والمصانع الحكومية وأى مصادر مالية حكومية فقد استولى على ملايين

الدولارات من البنك المركزى فى الموصل[٢٥]. كان أتباعه يهددون مالكى بعض الشركات بالقتل أو تفجير الشركة إذا لم يدفع ضريبة شهرية، كذلك وضعوا نقاط تفتيش على الطرق البرية الطويلة لتحصيل أموال من الشاحنات التجارية[٢٦].

أعلن داعش تكفيره لرجال الشرطة والجيش من دون جنوده. وتوعد التنظيم بقتل رجال الشرطة والجيش الذين لم يتوبوا ويرجعوا إلى الله ويعلنوا دعمهم للدولة الإسلامية التى يقودها "داعش" حيث يرى داعش أن معسكر الإعداد أو التدريب هو أول منازل المجاهدين- من وجهة نظرهم- وأول مدارسهم، فيتلقوا التدريبات العسكرية ويتعلموا كل شىء عن الدين والحياة والجهاد وحمل السلاح وأقام معسكرات خاصة بالأطفال[٢٧]، وحرص التنظيم على القضاء على المدارس حتى فى المناطق التى يرحل عنها أو يفقدها فى معاركه، لضمان عدم استخدامها فى التعليم مرة أخرى وينتشر الجهل والأمية[٢٨].

ثانياً: رؤية نقدية لادعاءات التنظيمات الإرهابية حول الدولة

أ. الرؤية النقدية من المنظور الدينى

وفقًا لدار **الافتاء المصرية** "نظام الحكم فى الإسلام متروك للعرف دون إلزام دينى بظام معين"، والدولة من الشئون الاجتماعية وليست من الشئون الدينية البحتة ومن براهين هذا اختلاف الصحابة رضى الله عنهم فى اسم وصفة الخليفة من جهة، وتنوع وصول الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم إلى الولاية الكبرى، لو كان هناك نص ملزم للحكم السياسى ما وجد هذا الخلاف والتنوع والتعدد بما يدل على أن نظام الخلافة عمل دعوى لحراسة الدعوة ورعاية شئون المجتمع[٢٩]. كانت الخلافة فى الدولة الإسلامية فى عهد الخلفاء الراشدين قبل التحول إلى ملك عضوض تقوم بالحفاظ على الكليات الخمس ومقاصد الشريعة

هى: حفظ النفس والمال والعرض والنسل والعقل. وقد افتقدت الأمة الخلافة بعد سقوطها عام ١٩٢٤، لكن الخلافة الجديدة تتطلب إجماعًا من المسلمين وليس فقط من فئة معينة يحتلون زاوية أو رقعة معينة من الأرض. فالخلافة إن حدثت يجب أن تأتى من خلال إجماع من الدول الإسلامية وإجماع من منظمات علماء الدول الإسلامية وإجماع من المسلمين فى كل أنحاء العالم.

فإعلان الخلافة بدون إجماع فتنة لأنها تجعل عامة المسلمين الذين لم يقرّوها خارج الخلافة. وستؤدى أيضًا إلى إعلان خلافات كثيرة فتكثر الفتن. فالسؤال هنا مَنْ الذى ولاهم على الأمة؟ تأتى جماعة لا يزيد عددها على عشرات الآلاف فتولى نفسها على أكثر من مليار ونصف مسلم دون إرادتهم؟ إن دعوة المسلمين من جميع أنحاء العالم ليهاجروا إلى مناطق نفوذ التنظيم الإرهابى داعش بزعم أنهم دولة الخلافة قاموا سرقة حقوق وخيرات هذه البلاد وتوزيعها على الأجانب من غير مواطنيها تمامًا كما فعلت إسرائيل فى طلب المستوطنين اليهود من خارج إسرائيل وأخذهم حقوق أهل فلسطين وطردهم من أرضهم وأرض أجدادهم[٣٠].

إن أحكام الشريعة متغيرة بحسب الظرف والزمان والمكان؛ بينما مبادئ الشريعة هى الثابتة على مر العصور وإلا يتعرض المجتمع للدخول فى أحكام الشريعة المختلف عليها بين الفقهاء والقابلة للتأويل فممارسات التنظيمات الإرهابية تجعل من آراء قادة التنظيم نصوصًا مقدسة توازى النصوص القرآنية، على الرغم من أنها فهم خاص بهم يقبل الثواب أو الخطأ مما يؤدى لفرض وصاياهم على الناس باسم الدين. إن النظام السياسى الذى يضع رأى الفقيه فوق الدستور وفوق القانون يهدم مرجعية الدستور والقانون، ويسمح لبعض الفقهاء باستغلال السلطة، كل بحسب رأيه وحسب رغبة السلطان فى تبرير أى قرار[٣١]. فالشريعة هى النظم التى شرعها الله تعالى وتشمل الأحكام الشرعية

الواردة فى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة، بينما الفقه ليس إلا الفهم البشرى للنصوص، وهو عمل بشرى مكتسب، والفقه ليس الشريعة أو التشريع؛ وإنما هو الإدراك والعلم، والفقيه هو العالم وليس المشرع، ولو كان الفقه شريعة أو دينًا ما غيره أبو حنيفة ولا غيره من الفقهاء، ولم تكن المذاهب الفقهية تعددت ولا اختلفت فيما بينها[٣٢]. كما أن الاجتهاد مصدر من مصادر التشريع الإسلامى ويعتمد بشكل أساسى على إقرار المصالح المرسلة ومراعاتها ومعنى الإرسال فى مفهوم وصياغة المصالح أن لا يتقيد المجتهد بالقياس على أصل من الأصول؛ وإنما يتقيد بالأهداف الكبرى والدائمة التى رمى إليها الشرع، وما الدولة فى شكلها المعاصر إلا تعبير عن تلك المصالح، لأن المراد بالمصلحة جلب المنفعة ودفع الضرر والمحافظة على مقصود الشارع[٣٣].

ويؤدى اجتزاء آيات من القرآن والسنة إلى الفهم الخاطئ، ففهم الدين الصحيح يحتاج لمتخصصين يفهمون النص ويدركون الواقع ويعرفون كيفية الوصل بينهما[٣٤]. فيكون الرجوع للتراث إجمالًا وليس باجتزاء، فقرات وأمثلة معينة، فمثلًا تمثل داعش بالجثث وأحرقت الطيار الأردنى معاذ الكساسبة استنادًا لجزء فقط من النص وهذا فهم خاطئ لكتابات ابن تيمية حيث كره التمثيل بالجثث أو حرق الأسير رفضا كليا فى أكثر من موضع، وفى نفس النص[٣٥]. وعلى سبيل المثال كانت صحيفة المدينة أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقة العضوية بين أفراد المجتمع وأقرنت الحقوق بالواجبات وأشارت إلى قدسية حقوق الإنسان وحماية الضعيف ولم تعط أى طرف ميزة خاصة ووثقت مبادئ الإيمان والعدل والمساواة والتعاون بين بنى البشر جميعًا. وجميع الناس بغض النظر عن دينهم يتمتعون بذات الحقوق[٣٦]. لقد تقبلت الخلافة الإسلامية فى العصر الوسيط إرث الحضارتين اليونانية والفارسية ونجحت فى إدماجهما داخل الديانة الإسلامية الجديدة آنذاك على سبيل المثال استعمل الخلفاء أعمدة

إغريقية وفارسية أدمجوها فى بنايات قصورهم وفى المدارس والمساجد وحافظوا على الآثار ودور العبادة فى البلاد التى فتحوها، بينما تنظيم داعش نهب المعالم الأثرية من نينوى وباعها فى السوق السوداء[٣٧].

ب - الرؤية النقدية من منظور الفكر السياسى الإسلامى

عند النظر إلى فكر رفاعة الطهطاوى وخير الدين التونسى وابن أبى ضياف (النهضويون)، وبالرغم من اشتراكهم وبدرجات متفاوتة فى الانتهال من التجربة الأوربية واقتباسهم أدوات وآليات منها وتوظيفها فى كسب معركة الإصلاح فى بلدانهم، فإنهم لم يحيدوا عن الاعتقاد بأن **دعوتهم إلى الإصلاح والدولة الحديثة هى من صميم الإسلام**، ومن تفاصيل أحكامه التى تحث على الإصلاح والتجديد، بل هى من مقتضيات العمل بقاعدة أصولية فيه هى الاجتهاد، وليست فعلًا متغربًا أو صدى لاستلاب ثقافى قاد إليه الانبهار بمدنية الغرب، فقد دعوا لدولة تتقاطع فى الطبيعة مع تلك التى تعرفوا عليها فى الغرب لكنها تنسجم أتم الانسجام مع القواعد الشرعية المقررة أنها دولة العقل والشرع[٣٨].

وقد كان منصب الخليفة أو أمير المؤمنين أو رئيس الدولة المسلمة على مستوى **الفكر السياسى الإسلامى** من أهم المناصب على الإطلاق فيه تقوم "حراسة الدِّين وسياسة الدُّنيا" ويقوم بتدبير أمور الأمة، وتنظيم الجيوش، وسد الثغور، وردع الظالم وحماية المظلوم، وقيادة المسلمين فى حجهم وغزوهم وتقسيم الفئ بينهم. بناء على هذا فإنه لا يمكن إطلاق صفه "الخلافة" على دوله لا تعمل على تحقيق مصالح المسلمين الدينية والدنيوية[٣٩]. وضع فقهاء ومجتهدو الإسلام مجموعة من الشروط الواجب توافرها فى من يتولى هذا المنصب، وقد حددها الإمام الماوردى بسبعة شروط، وهى: العدالة على شروطها الجامعة، العلم المؤدِّى إلى الاجتهاد فى النَّوازل والأحكام، سلامة

الحواسّ من السَّمع والبصر واللِّسان؛ ليصحَّ معها مباشرة ما يدرك بها، سلامة الأعضاء من نقصٍ يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض، الرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، الشجاعة والنجدة المؤدِّية إلى الحماية وجهاد العدوّ، النسب وهو أن يكون من قريشٍ وهناك جدل حول اشتراط النسب القرشى[٤٠]. والواقع المحسوس الذى يؤيده العقل، ويشهد به التاريخ قديمًا وحديثًا أن إقامة الشعائر الدينية لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذى يسميه الفقهاء (خلافة)، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس (خلفاء)، والواقع أيضًا أن صلاح المسلمين فى دنياهم لا يتوقف على شىء من ذلك[٤١].

إذا سلمنا جدلًا بمحاولة إحياء الخلافة – رغم السياق التاريخى المختلف– نجد أن داعش لم تلتزم بشروط كثيرة للخلافة وهى الشروط ذات الطابع الاجتماعى **أهمها الشورى**، وهى تبادل الرأى والمعرفة، أما كيفية تطبيق هذا المفهوم الكلى فى زمان ومكان معينين فمتروك للاجتهاد وقد قرر الفقهاء أن من شروط "الخلافة" مشورة المسلمين، بناء على هذا فإنه لا يمكن أن توصف أى دولة قائمة على الاستبداد بأنها دولة خلافة، **البيعة** أنها (عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار) فهى تعبر عن الرضاء الشعبى، عدم طلب الإمارة، السلطة **وعدم الحرص عليها إنما تكون بترشيح من أهل الحل والعقد اتساقًا مع أن** الخليفة نائب ووكيل عن الجماعة، لها حق تعيينه ومراقبته وعزله إذا جار، **إجماع المسلمين** قرر علماء أهل السنة أنه يشترط فى الخليفة أن يجمع عليه الناس، والخلافة ليست ثيوقراطية بمعنى أنها ليست قائمة على أساس انفراد الحاكم بالسلطة الدينية (وبالتالى السياسية) دون الجماعة، فالخليفة لا يستمد سلطته من الله بل إن "**الخلافة" مدنية السلطة**، الإسلام يميز بين التشريع كوضع إلهى ثابت، والاجتهاد ككسب بشرى متغير ولأنه يحق للجماعة مراقبة الحاكم وعزله إذا

جار فالهدف من الخلافة تحقيق وحدة المسلمين وليس إثارة الفتن والانقسامات والطائفية كما تفعل داعش[٤٢].

جـ - الرؤية النقدية من منظور العلوم السياسية

إن مفهوم الدولة الحديثة بالمعنى المتعارف عليه **فى أدبيات العلوم السياسية** تكوين الحكومة باختيار الشعب، وتمتلك الدولة نظامًا إداريًّا وتشريعيًّا يخضع للتغيير من خلال التشريع الذى ينظم أنشطة الجهاز الإدارى ويخضع لهذه الأنظمة المواطنون، ويعد استخدام القوة مشروعًا فقط من خلال الدولة أو بتفويض منها وتقييد استخدام هذه القوة ضد المواطنين وفق القانون وفى أضيق الحدود ويكون الحل الأخير عند فشل الوسائل السلمية.

وأهم مؤشراتها ما يلى:

- احتكار وسائل القوة أو العنف.
- سيادة الدولة على الإقليم.
- الدستورية يقصد بها أن ينظم الدستور العلاقة بين السلطات، ويكون الدستور نتاج توافق أطياف الشعب معبرًا عن إرادتهم.
- البيروقراطية ووجود نظام للخدمة العامة وجودة توصيل الخدمات للمواطنين.
- الشرعية المستندة إلى تمثيلها لإرادة المواطنين، سيادة إرادة المواطنين.
- المواطنة حيث تكون الحقوق والواجبات متساوية لكل المواطنين[٤٣].

لقد شغلت العلاقة **بين الدين والسلطة السياسية** جانبًا من اهتمام دراسات العلوم السياسية، فالدين يلعب أدوارًا عديدة فى الحياة الإنسانية وفى

حياة المجتمعات والثقافات، ودوره المميز بالنسبة للأفراد هو تقديم معنى مستمد من التواصل الإنسانى حول ما يعتقد أنها حقائق مقدسة، فالدين يقدم السبل التى تمكن الأفراد من أن يحيوا حياتهم بصورة ترتبط بشكل واع بقيمهم العليا، كما أنه يساعدهم أيضا على التعرف على أسرار الوجود الدنيوى، فالدين يقدم الإرشادات الأخلاقية للأفراد والمجتمعات، وغالبًا ما يحدد الدين عقاب المخطئ وثواب المطيع ويعمل على توضيح حدود السلوك المقبول من جانب الفرد والجماعة، فالدين يؤثر بطرق مختلفة على نظام قيم المجتمعات والأفراد فتؤكد الأديان السماوية على أهمية مساعدة الآخرين، وتلعب السياسة دورًا مهما فى توفير الوسيلة التى يمكن للأفراد عن طريقها التعبير عن قيمهم فيما يتعلق بالقضايا العامة والعمل على تحقيق تلك القيم على الساحة العامة(٤٤). ويرى تيار منتشر بين الأكاديمين والباحثين السياسيين أنه استنادًا إلى اعتبارات العقل والمصلحة لا مانع أن تصل الدولة إلى تشريع قوانين كتلك التى تدعو إليها الشريعة الإسلامية أو تحرم قوانين كتلك التى تحرمها الشريعة، وأن هذا النوع من القوانين التى تصدرها الدولة بالاستناد إلى الشريعة واعتبارات العقل والمصلحة لا يوجد منطقيًا ما يمنع الأخذ بها، **فالدولة مستقلة عن السلطة الدينية وليس عن القيم الدينية** وغير منفصلة عن الفضاء الحضارى العربى الإسلامى، ذلك أن الدولة فى نهاية المطاف هى كائن معنوى لا يتدين بينما التدين ظاهرة تخص الأشخاص الطبيعين(٤٥).

يظل الجانب الاجتماعى المدنى غير متطابق مع العقيدة الدينية، فالدولة التى تقطنها أغلبية تدين بالإسلام هى دولة مواطنوها بشر تصرفاتهم قابلة للخطأ والصواب، وهم جماعة مدنية ذات مصالح مادية متضاربة، ومجتمع خاضع لكل أنواع الشد والجذب، ومن ثم بحاجة دائمة إلى التنظيم وإعادة التنظيم، وقد بنى الإسلام موقفًا إيجابيًا من المعرفة والوعى

البشريين بوصفهما قادرين على متابعة رسالة الوحى دون أن يضفى عليهما أى نوع من القداسة، فالدين يبقى مصدر تربية ذاتية وجماعية لا غنى للنظام السياسى عنها[٤٦]. فاستعمال الفقهاء لمفهوم "السياسة الشرعية" لم يقف عند بابى الحدود والتعزيرات وإنما تعداه إلى ما هو أوسع فاستعملوا المفهوم فى النظم المالية والأحوال الشخصية والقضاء والتنفيذ والإدارة ونظام الحكم وغير ذلك مما لم يرد فيه دليل تفصيلى خاص ويكون فى تطبيقه والعمل به مصلحة للناس تجعل حال المجتمع فيها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد[٤٧]. مما يستنتج منه أن **النظام السياسى فى الإسلام مدنى والتعبير الصحيح عن مدنية السلطة والنظام السياسى أن تكون الأمة مصدر السلطة.**

إن النص فى الدستور على أن "الإسلام دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" لا يترتب عليه بالضرورة أن تتحول الدولة من دولة حديثة إلى دولة دينية (ثيوقراطية)، أو يتحول من لا يدين بالإسلام لأقلية منقوصة الحقوق، فالغالب أن هذه النصوص لا تؤدى إلى إحداث انقلاب فى النظام التشريعى، وإنما دخلت هذه النصوص فى العديد من دساتير الدول ذات الأغلبية الإسلامية لظروف سياسية ارتبطت بعملية الصراع السياسى بين النظم الحاكمة وجماعات الإسلام السياسى، وأن خطاب المادة الدستورية "الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع" موجه إلى المشرع وليس موجها إلى القاضى، **فالقانون الوضعى لا يتعارض مع الشرع**، وأن "المقصود بمبادئ الشريعة التى هى مصدر التشريع الثوابت التى اتفقت عليها مختلف المذاهب الفقهية دون الدخول فى تفصيلات اختلافات المذاهب، وخاصة تلك المرتبطة بثقافات نسبية تجاوزها العصر، وليس شرطًا أن تكون التشريعات مستمدة مباشرة من أقوال الفقه القديم، ففى مبدأ المصلحة مجال واسع لسلطة المشرع فى الدولة المدنية الحديثة". فالعلاقة بين الشريعة

الإسلامية والنظام القانونى المصرى لم تكن علاقة أساسها الدين، أى اعتبار الشريعة الإسلامية شريعة دينية تدين بها الأغلبية، ولكن باعتبارها نظاما قانونيا ناضجًا اعترف به مؤتمر القانون المقارن فى لاهاى عام ١٩٣٧ كأحد النظم القانونية المعاصرة التى تحتوى على صنعة قانونية رفيعة[٤٨]. ولا توجد اليوم فى ظل الأوضاع الراهنة جماعة دينية متطابقة تمامًا مع الجماعة السياسية فالسلطة والدولة بالمفهوم الحديث تستدعيان كشرط لهما تراجع أسبقية علاقات العصبية والروابط الأولية لصالح نشوء علاقة المواطنة القائمة على وحدة القانون ومساواة المواطنين أمامه[٤٩].

وفق مؤشرات مفهوم الدولة السابق الإشارة لها تعد المواطنة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هى الأساس فى مفهوم الدولة الحديثة. وما يفرض القانون فى هذه الدولة الحديثة ليس الإرادة الفردية بل الإرادة التى تعنى بالآخرين (الإرادة الجماعية) ويعبر عنها بالمجالس المنتخبة[٥٠]، حيث ينتخب الشعب رئيسه، ويعتمد الرئيس فى حل المشكلات على المؤسسات القائمة، وتستوعب هذه الدولة جميع عناصر التنوع الثقافى والإثنى، لا يدعى رئيسها السلطة الدينية، وتتبع سلطته من ثقة المحكومين به وانتخابهم له، والذى يحد من سلطات رئيس الدولة هو جماهير الشعب فى إطار الدستور[٥١]. فالدولة الحديثة هى دولة القانون والمؤسسات التى تمثل مختلف التيارات والمكونات الثقافية والفكرية للمجتمع[٥٢] وتضمن الدولة المدنية حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية ولا تفرض أى قيود على الفكر، والحرية يتم تنظيمها عن طريق القانون وتكون مشروطة بالمسئولية[٥٣] لأن من واجبات الدولة فى العلوم السياسية أن تحتفظ للفرد بحرية الرأى وحمايته ضد جميع ألوان سوء استعمال السلطة[٥٤].

وبتدقيق النظر فى ممارسات دولة الخلافة المزعومة عند داعش أثبتت الممارسات إهدار المواطنة، ورفض المخالف رفضًا تامًا قاطعًا، واعتباره خارجا عن "الدولة"، ومن ثم استحلال دمه وماله، هذا التنظيم يعمل على إخفاء مظاهر الحياة الطبيعية والمدنية من بشر واستثمارات وصناعة واستصلاح أراض، فلا وجود إلا لقيادات مسلحة ورعايا لا مواطنين تسوقهم بالخسف والقهر والاستعلاء والاضطهاد بحسب تفسيراتهم المهووسة المنحرفة عن صحيح الدين والشريعة. يطلق أتباع داعش أحكام التكفير بلا اعتبار لأوجه الخلاف فيه، ثم يتوسعون فى القتل بناءً على تلك النظرة[٥٥]. فالعنف يتزايد حينما يتعمق الإحساس بالحتمية تجاه هوية ويُتوهم أنها فريدة ومتفوقة، ويمكن تحويل الوعى المتجذر بهوية مشتركة مع جماعة من الناس إلى سلاح قوى ضد جماعة أخرى، وترجع أغلب النزاعات فى العالم إلى وهم الهوية الواحدة وتصنيف الجماعات والأفراد على أساس وحيد[٥٦]. من هذا المنطلق يقوض فكر الإرهابيين مبدأ مستقرًا عليه فى العلوم السياسية، وهو أن الدولة هى المحتكر الشرعى الوحيد لأدوات العنف الشرعى مثل حمل السلاح داخل أراضيها لحماية الأمن وتنفيذ القانون والدفاع عن حدودها.

يتهم تنظيم داعش الإرهابى الدول الحالية أنها صنيعة الاستعمار فإذا كان ذلك الادعاء صحيحًا كيف نصنف حركات التحرر الوطنى والمقاومة الشديدة من جانب الشعوب لنيل استقلالها؟ لقد كشفت الاستخبارات الروسية استنادًا إلى معلومات موثقة ووثائق وصور جوية وتسجيلات صوتية وأفلام مسجلة ومعطيات من أجهزة GPS، وكذلك تحليل التحركات الميدانية عن الدول التى تدعم داعش وتموله أليست هذه خيانة وعلاقة عمالة للخارج[٥٧]؟. إن مظاهر الخلل والتناقض فى الأسس الفكرية لذلك التنظيم كثيرة أبرزها التناقض الواضح فى خطب البغدادى حيث إنه يشير إلى أمة المسلمين باعتبارها

موحدة، إلا أن خطبه تشير إلى التفرقة بين المسلمين السنة ومسلمى باقى المذاهب وكأنهم أقل شأنًا، بل ساوى خطابه بينهم وبين من أسماهم الصليبيين واليهود[٥٨]. وأى دولة خلافة مزعومة هل داعش أم جبهة النصرة (فرع تنظيم القاعدة فى سوريا)؟ فهناك معارك عنيفة بينهما حيث ترى القاعدة أن من حقها الحصول على البيعة للخلافة من كل التنظيمات الجهادية فهى الأولى فى حين يرى داعش أنه ليس فرعًا للقاعدة وهو الذى أعلن الخلافة الإسلامية[٥٩]. إن احتكار الشرعية وأحاديتها سمة كل جماعة إرهابية فى وجه مخالفيها وخصوصًا الأقربين منها والأشباه المنافسين فى جذب جمهور جديد، بالرغم من أن هدف استعادة الخلافة شعار معلن بين مختلف التنظيمات الإرهابية المنتمية للإسلام السياسى فإن كلًا منها يحتكرها لنفسه[٦٠].

وأى شرعية تستند إليها تلك الدولة التى تزعم أنها خلافة؟ فالشرعية هى حالة الصلاحية الإيجابية والقبول التى يتمتع بها الحكام والمؤسسات السياسية بسبب التوافق مع القوانين والمبادئ التى تحدد طبيعة السلطة وممارساتها، فالاختيار والرضا عنصران أساسيان لمفهوم الشرعية[٦١] فإذا كانت الشريعة من الله فالشرعية من البشر. لقد ترددت أخبار كثيرة حول داعش مفادها أن ممارساتها تجعل الطاعة لهذا التنظيم تحدث قهرًا وليس طوعًا وهو ما يقوض شرعيتهم المزعومة ويستدل على ذلك باستيلائهم بالقوة على مناطق بالعراق وسوريا وقتل سكانها أو تهجيرهم إلى الحد الذى جعل أهل تلك المناطق يختبئون من داعش تحت جثث القتلى ويحاولون الهرب، بشتى الطرق[٦٢]، علاوة على موجة اللجوء التى تجتاح الدول الأوروبية للفرار من داعش[٦٣].

من جانب آخر، يقدم علم السياسية العديد من الأفكار لتحقيق التعاون بين الدول التى تربطها روابط ثقافية أو مصالح مشتركة مثل الاتحاد الأوربى وفى ذلك الإطار إذا ما كنا نفهم الخلافة كجامع سياسى يضم الدول الإسلامية

كافة بإرادتها طوعًا قد تكون منظمة التعاون الإسلامى التى تضم ٥٧ دولة ذات أغلبية مسلمة تعبير عن تلك الرابطة، باعتبارها تسترشد بالقيم الإسلامية النبيلة، المتمثلة فى الوحدة والإخاء وتعمل على تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة[٦٤].

ختامًا لكل ماسبق ننتهى إلى تأكيد أهمية ومحورية مفهوم الدولة فى دراسات العلوم السياسة بشكل عام، ولدى تيارات الإسلام السياسى بشكل خاص حيث تهدف لإحياء الخلافة، وتشهد الآونة الراهنة تصاعدًا لاستخدام مفهوم الدولة بالتزامن مع إعلان التنظيم الإرهابى داعش تأسيس دولة فى العراق والشام زعم أنها "دولة الخلافة" وقد تطرقنا إلى الأسس الفكرية لمفهوم الدولة عند التنظيمات الإرهابية، وتوصلنا إلى زيف تلك الادعاءات والحجج سواء من منظور دينى أو مستوى الفكر السياسى الإسلامى أو منظور العلوم السياسية.

المراجـــع

١ - صلاح سالم زرنوقة، الاتجاهات الحديثة فى دراسة الدولة: دراسة تحليلية لما هو جديد فى أدبيات بناء الدولة، الجيزة: مكتبة الإسراء للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص ٢.

٢ - محمد إسماعيل، من القاعدة إلى داعش تحولات واسعة فى مشهد العنف، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ١٦٦.

٣ - السيد يسين، الإسلام السياسى وإحياء الخلافة، ١٨ أكتوبر ٢٠١٥.
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11615682

٤ - التنظيمات التكفيرية والمواطنة عداء الفكر والممارسة، القاهرة، مرصد الفتاوى التكفيرية بدار الإفتاء، ٢٠١٥، ص ٢.

٥ - الأسس الفكرية للجماعات التكفيرية، مرصد الفتاوى التكفيرية بدار الإفتاء، ٢٠١٥، ص ٢.

٦ - محمد إسماعيل، من القاعدة إلى داعش تحولات واسعة فى مشهد العنف، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ١٦٧.

٧ - ماهر فرغلى، المعالم الفكرية لجماعة الدولة الإسلامية داعش، ٢ أبريل ٢٠١٦.
http://islamion.com/news

٨ - أسامة بن لادن.. رمز القاعدة، ٢٥ مارس ٢٠١٥.
http://www.islamist-movements.com/26612

٩ - محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

10 - Naji, Abu Bakr, The Management of Savagery: The Most Critical Stage Through Which the Umma Will Pass, McCants, William, (translator), Cambridge, the John M. Olin Institute for Strategic Studies at Harvard University, 2006, pp. 30- 37.

١١ - التنظيمات التكفيرية والمواطنة عداء الفكر والممارسة، مرجع سابق، ص ٢.

١٢ - داعش يعلن قيام خلافة إسلامية ويبايع البغدادى، جريدة الحياة، ٢٩ يونيو ٢٠١٤.

١٣ - وثائق داعش لبناء دولة الخلافة، ٧ ديسمبر ٢٠١٥.
https://arabic.rt.com/news/

١٤ - البغدادى، سوريا ليست للسوريين والعراق ليس للعراقيين، ١ يوليو ٢٠١٤.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140701_isis_leader_call

15 - khilafah Announced,Dabiq, Ramadan, issue 1, 1435, p7.
https://archive.org/stream/dbq_7/DABIQ1#page/n0/mode/1up

١٦ – دستور داعش ٩ بنود تحدد ملامح دولة الخلافة الإسلامية، ٢٥ يونيو ٢٠١٤.
http://www.masress.com/veto/1086249
١٧ – عبدالبارى عطوان، الخلافة الرقمية، جذور داعش واستراتيجياته الإلكترونية، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ٨ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.rcssmideast.org/Article/41437%
١٨ – حسن أبوهنية، البناء الهيكلى لتنظيم الدولة الإسلامية، ٢٢ فبراير ٢٠١٥.
http://studies.aljazeera.net/ar/files
١٩ – بيان الهيئة الشرعية للدولة الإسلامية فى العراق والشام حول الجبهة الإسلامية وقياداتها، ٢٢ يناير ٢٠١٦.
http://middle-east-online.com/?id=216294
٢٠ – دستور داعش ٩ بنود تحدد ملامح دولة الخلافة الإسلامية، مرجع سابق.
http://www.masress.com/veto/1086249
٢١ – عمرو عبدالمنعم ومحمود الجلاد، رؤية تحليلية لإعلام داعش وكيفية مواجهته، ١٨ أكتوبر ٢٠١٤.
http://www.moheet.com/2014/10/18
٢٢ – صلاح منتصر، دستور دولة داعش، الأهرام، ١٥ يوليو ٢٠١٤.
٢٣– ماهر فرغلى، المعالم الفكرية لجماعة الدولة الإسلامية داعش، ٢ إبريل ٢٠١٦.
http://islamion.com/news
٢٤ – دستور داعش ٩ بنود تحدد ملامح دولة الخلافة الإسلامية، مرجع سابق.
http://www.masress.com/veto/1086249
٢٥ – داعش يسرق البنك المركزى فى الموصل ويستولى على ٤٠٠ مليون دولار، ١٣ يونيو ٢٠١٤.
http://www.alhurra.com/content/article/251625.html#ixzz44njPVG89
٢٦ – ماهر فرغلى، المعالم الفكرية لجماعة الدولة الإسلامية داعش، مرجع سابق.
http://islamion.com/news
٢٧ – دستور داعش، ٧ ديسمبر ٢٠١٥.
http://www.masrawy.com/News/News_Press/details/2015/12/7/
٢٨ – تقرير داعش والقضاء على التعليم، القاهرة، مرصد الفتاوى التكفيرية بدار الإفتاء، ٢٠١٥، ص ٢.
٢٩ – رسائل ومقولات حول الفهم الصحيح للإسلام ومعالجة الأفكار المتطرفة، القاهرة، دار الإفتاء المصرية، ٢٠١٦، ص ٨.

٣٠ – رسالة علماء المسلمين إلى أبى بكر البغدادى، رسالة مصحوبة بتوقيع ١٢٦ عالم إسلامى من دار الإفتاء والأزهر الشريف وعدة جامعات من مختلف أنحاء العالم، ص ص ٢٢- ٢٣.

http://lettertobaghdadi.com/14/arabic-v14.pdf

٣١ – منى ذو الفقار، مشروع الدستور انتقامى ويزرع الفتنة بين المصريين، جريدة الوفد، ٢١ ديسمبر ٢٠١٣.

٣٢ – عبد المعطى بيومى، الإسلام والدولة المدنية، القاهرة، دار الهلال، ٢٠٠٥، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

٣٣ – جهاد عودة، فى بناء الدولة الليبرالية الدستورية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣، ص ٢٣٢.

٣٤ – رسائل ومقولات حول الفهم الصحيح للإسلام ومعالجة الأفكار المتطرفة، مرجع سابق، ص ٨.

٣٥ – هانى نسيرة، الإصلاح الدينى والمعركة على التراث ابن تيمية والجهاديون نموذجًا، مجلة أحوال مصرية، العدد ٥٧، صيف ٢٠١٥، ص ٧٧.

٣٦ – رسائل ومقولات حول الفهم الصحيح للإسلام ومعالجة الأفكار المتطرفة، مرجع سابق، ص ٤٢.

٣٧ – تنظيم الدولة الإسلامية: تشويه لمفهوم دولة الخلافة؟، أغسطس ٢٠١٤.

https://ar.qantara.de/content/lgrb-wlzm-lrqy-tnzym-ldwl-lslmytshwyh-lmfhwm-dwl-lkhlf

٣٨ – عبدالإله بلقزيز، الدولة فى الفكر الإسلامى المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٢، ص ص ٣٢- ٣٥.

٣٩ – صبرى محمد خليل، مفهوم الخلافة فى الفكر السياسى الإسلامى: قراءه منهجية، ٤ مارس ٢٠١٥.

https://drsabrikhalil.wordpress.com/2015/03/04

٤٠ – حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ط٣، ١٩٩٩، ص ص١٧٣- ١٧٧.

٤١ – على عبدالرازق، الإسلام وأصول الحكم، القاهرة، مكتبة الأسرة ٢٠١٥، ص ١٥٦.

٤٢ – صبرى محمد خليل، مرجع سابق.

https://drsabrikhalil.wordpress.com/2015/03/04

43 - Pierson, Christopher, the Modern State, New York, Rutledge, 2ed Edition, 2004, pp. 4- 10.

٤٤ – مايكل وكوبرت وجوليا ميتشل، الدين والسياسة فى الولايات المتحدة، ترجمة عصام فايز وناهد وصفى، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠١، ص ص ١٦، ١٧.

٤٥ – غالى شكرى، أقنعة الإرهاب: البحث عن علمانية جديدة، القاهرة، دار الفكر للدراسات، ١٩٩٠، ص ١٠٣. انظر أيضا:

Ibrahim, Ali, What Civil State? Asharq Alawsat, 11May, 2010.

٤٦ – برهان غليون، نقد السياسة والدولة والدين، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١،١٩٩١، ص ٨٨.

٤٧ – عبدالعال أحمد عطوة، المدخل إلى السياسة الشرعية، القاهرة، الأزهر الشريف، ٢٠١٣، ص ٣٨.

٤٨ – محمد نور فرحات، الدين والدستور فى مصر، فى: مصطفى كامل السيد (محرر)، التعديلات الدستورية رؤى مستقلة، القاهرة، مركز شركاء التنمية، ٢٠٠٧، ص ص ٢٨ – ٣٠.

٤٩ – جهاد عودة، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

50 - Taylor, Charles, Modern Social Imaginaries, New York: Duke University Press, 2004, pp. 47-50.

٥١ – خليل عبد الكريم، الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٤، ص ص ١٦-١٩.

52 - Mohammed Al Mansorri, Country Dialogue and the Civil State, 24 May, 2010. On Emirates Media and Studies Center Internet Site:
http://www.emasc.com/en/contentdetails.asp?contentId=2975

53 - George, Alan, Syria Neither Bread Nor Freedom, London, 2ed Books, 2003, pp. 16-17.

٥٤ – جاك دوه دى فابر، الدولة، ترجمة أحمد حسيب عباس، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢، ص ١٤٩.

٥٥ – ماهر فرغلى، مرجع سابق

http://islamion.com/news

56 - Sen, Amartya, Identity and Violence: The Illusion of Destiny, Penguin Books, London, 2006, pp. 4-7.

٥٧ – الاستخبارات الروسية تكشف الدول والشخصيات التى تدعم داعش وطرق التمويل، ٨ ديسمبر ٢٠١٥.

http://skypressiq.net/10003--.html

٥٨ – أمارلس جورج، كيف يحفز داعش مناصريه؟ تحليل مضمون لخطاب البغدادى، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ١ نوفمبر ٢٠١٥.
http://www.rcssmideast.org/Article/4028/-%
٥٩ – الصراع بين التنظيمات التكفيرية الملامح، الأسباب، التداعيات، القاهرة، مرصد الفتاوى التكفيرية بدار الإفتاء، ٢٠١٥، ص ٣.
٦٠ – هانى نسيرة، صراعات الإسلامويين المتشددين البينية المفتوحة محاولة تفسيرية، الشرق الأوسط، ٢٨ مارس ٢٠١٦.
٦١ – سيف الدين عبدالفتاح، رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية، مجلة الديمقراطية، العدد ٥١، يوليو ٢٠١٣، ص ٤٠.
٦٢ – فى محافظات صلاح الدين ونينوى وكركوك بالعراق، انظر: الهروب من أرض الخلافة حلم الآلاف من القابعين تحت سيطرة داعش بالعراق، ٦ فبراير ٢٠١٦.
http://gate.ahram.org.eg/News/851834.aspx
– رجال عشائر يروون تفاصيل الهروب من داعش بالاختباء تحت الجثث، ٦ نوفمبر ٢٠١٤.
http://www.alalam.ir/news/1646695
٦٣ – داعش تطلق حملة إعلامية تهاجم فيها هروب السكان المسلمين إلى الدول الغربية، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٥.
http://www.terrorism-info.org.il/ar/article/20879
٦٤ – ميثاق منظمة التعاون الإسلامى.
http://www.oic-oci.org/oicv2/page/?p_id=61&p_ref=27&lan=ar

THE CONCEPT OF THE STATE AT THE THOUGHT OF TERRORIST ORGANIZATIONS: A CRITICAL VIEW

Hanan Abu Sekin

The current era witnesses using the concept of the state in conjunction with the announcement of terrorist organization Daash the foundation of the state in Iraq and Al Sham, saying it is "Caliphate State". According to this background, the study seeks to answer questions on what perceptions of terrorist organization about the state are, what reasons that explain this vision are, if this vision agree with the developments of the political reality and if there is a link between the alleged practices in the state and the foundation of the concept of the state in the literature of political science. First, we will explain the vision of terrorist organization to the concept of state in thought and practice, second, a critical view of the allegations of terrorist organizations about the state.